تونس: احتجاز وزير سابق و7 مسؤولين بـ «شبهة فساد»

قالت «محكمة تونس الابتدائية» إن النيابة العامة للقطب القضائي المالي بتونس أمرت باحتجاز وزير زراعة سابق، وسبعة مسؤولين آخرين للاشتباه في فساد مالي، وهو أحدث اعتقال لسياسيين للاشتباه في فسادهم، بعد أن تم الأسبوع الماضي احتجاز النائب المهدي بن غربية للاشتباه في احتيال ضريبي وغسل أموال، وهو النائب الرابع الذي يقبع في السجن منذ إقرار الرئيس قيس سعيد العمل بالتدابير الاستثنائية في يوليو الماضي.

وجاء في بيان صادر عن قسم الاتصال بالمحكمة الابتدائية أنه تم الإذن بالاحتفاظ بوزير سابق للزراعة «بشبهة ارتكاب جرائم مخالفة... لتكافؤ الفرص في الصفقات العمومية، وغسل الأموال على خلفية طلب عروض، يتعلق بمعدات إعلامية لفائدة وزارة الفلاحة بقيمة فاقت 800 ألف دينار».

وقالت وسائل إعلام محلية إن الوزير الذي تم التحفظ عليه هو سمير بالطيب الذي شغل منصب وزير الزراعة من 2016 إلى 2020.

في غضون ذلك، أكد عبد الفتاح الطاغوتي، عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة المكلف الإعلام والاتصال، خبر توجه فرقة أمنية إلى المقر المركزي للحزب وسط العاصمة للتحقيق في قضية مرفوعة ضد الحركة، تتعلق بالاشتباه في حصولها على تمويل مجهول المصدر خلال المحطات الانتخابية السابقة.

الحادث يلقي شكوكاً متزايدة حول مدى قدرات البلاد على تأمين الانتخابات المقبلة

ليبيا .. «الرئاسي» يلتزم الصمت حيال اشتباكات ميليشيات مسلحة غرباً

اشتباكات مسلحة في ليبيا

اندلعت اشتباكات مسلحة بين ميليشيات موالية للسلطة التنفيذية بغرب ليبيا، في محاولة على ما يبدو للسيطرة على مصفاة الزاوية النفطية. لكن المجلس الرئاسي التزم الصمت حيال هذه التطورات العنيفة.

وجرت معارك عنيفة في ساعة متأخرة من مساء أول من لعدة ساعات بمنطقة الشرفة، بالقرب من مصفاة النفط بمدينة الزاوية، بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة بين ميليشيا حسن أبوزريبة، نائب رئيس «جهاز دعم الاستقرار»، التابع للمجلس الرئاسي برئاسة محمد المنفي، وميليشيا محمد بحرون، الملقب بالفار التابعة لوزارة الداخلية بحكومة الدبيبة.

وتحدث شهود عيان لوسائل إعلام محلية عن إطلاق للأعيرة النارية بشكل عشوائي وكثيف داخل الأحياء السكنية، وبإحدى مقابر مدينة الزاوية، الواقعة على بعد 45 كيلومترا غرب العاصمة طرابلس، مع استمرار التحشيد من طرفي القتال في عدة مناطق.

وزعمت مصادر محلية مقتل مطيع الحراري، آمر قوة غرب طرابلس، وإصابة عدد غير معلوم من المدنيين في هذه الاشتباكات، التي تشكل حرجا سياسيا للسلطة الانتقالية، كما تثير مزيدا من الشكوك حول مدى استعداداتها الأمنية والعسكرية لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المرتقبة قبل نهاية العام الحالي.

وأبلغ جمال بحر، عميد بلدية الزاوية، وسائل إعلام محلية بهدوء واستقرار الوضع الأمني بالمدينة . لكنه لم يكشف عن سبب الاشتباكات وعدد الضحايا. فيما التزم المنفي والدبيبة الصمت حيال هذه المعارك، التي تأتي بعد أيام قليلة فقط من استضافتهما في طرابلس مؤتمرا وزاريا حضره ممثلو نحو 30 دولة ومنظمة دولية، لدعم استقرار ليبيا.

وتعد مصفاة الزاوية من أكبر وأهم المصافي النفطية في ليبيا، حيث يضخ عبرها حقل الشرارة أكثر من 250 ألف برميل يومياً، وهو ما يعادل ربع إنتاج ليبيا يومياً. كما تزود المصفاة العاصمة طرابلس، التي تشهد نقصا حادا في الوقود، وهو ما يفسر سعي الفصائل المسلحة للسيطرة على موارد النفط. وكان مقررا أن يوجه عبد الحميد الدبيبة، رئيس حكومة «الوحدة» رفقة عدد من وزرائه، كلمة لسكان برقة (شرق)، في وقت متأخر من مساء ، بعد ساعات فقط من مطالبة نائبه عن الإقليم حسين القطراني بضرورة أن يتحلى الدبيبة بجدية في التعامل مع ملف الحقوق الخاصة بالأقاليم كافة، وفقاً للاتفاق السياسي ونتائج الحوار.

وقال القطراني، الذي أبدى اعتراضه على قرار الدبيبة تشكيل فريق حكومي لزيارة المدينة، إن «المطالب واضحة ولا تحتاج إلى تشكيل لجان لزيارة الإقليم»، معتبرا أن استمرار الدبيبة في عدم اتخاذ إجراءات فعلية لحل الإشكاليات، التي تضمنها البيان هو الذي يؤدي إلى تأجيج الموقف.

وكان الدبيبة قد سخر من تهديد ومطالبة بعض المحتجين على سياسات حكومته إزاء إقليم برقة، بإغلاق النفط مجددا، وقال إن هذا «آمر اجتازه الزمن، ويفترض أن ننتج مليوني برميل يوميا».

وأكد الدبيبة لدى اجتماعه مساء أول بطرابلس، مع وفد من مدينة ككلة أن حكومته تنظر لجميع الليبيين بمساواة، وقال إنها ستعمل على تحسين ظروف عيش الجميع، والاستجابة لمطالبهم. كما أبلغ أعيان قبيلة أولاد سليمان أن مشروع المصالحة الوطنية من اختصاص المجلس الرئاسي، وتعهد بدعمه في تنفيذ المهام المنوطة به.

استبعاد دخولهم «المنطقة الخضراء» في بغداد

«تنسيقيات» المحتجين الحشديين تقرر التصعيد.. والصدر يتجاهلهم

رغم انتهاء مهلة الـ72 ساعة التي حددتها «الهيئة التنسيقية» للأطراف المعترضة على نتائج الانتخابات، لمفوضية الانتخابات لإعادة النظر في الطعون وإعادة عمليات العد والفرز يدوياً، فإن جماعات «الإطار التنسيقي» لم تنفذ تهديدها العلني بشأن اقتحام «المنطقة الخضراء» والاعتصام داخلها والسيطرة على بعض المقار الحكومية، ومع ذلك ما زالت إمكانية اقتحام «الخضراء» قائمة مع استمرار بعض الجهات، خصوصاً تلك المقربة من «تحالف الفتح» الحشدي، في التلويح بذلك.

وتشير المعطيات إلى عقد «تنسيقيات التظاهرات» اجتماعاً أمام بوابة المنطقة الخضراء لـ«لاتخاذ خطوات تصعيدية جديدة بعد انتهاء مهلة الـ(72) ساعة». وتشير مصادر مقربة من التنسيقيات إلى نيتها «دخول إلى المنطقة الخضراء والاعتصام أمام مقر مفوضية الانتخابات». في مقابل ذلك، يعتقد معظم المراقبين أن مظاهرات الكتلة المعترضة على نتائج الانتخابات، وتهديداتها، لن تؤدي إلى نتيجة تذكر، بالنظر إلى أن القوى الفاعلة فيما بات يسمى «الإطار التنسيقي» للقوى الشيعية المعترضة، أعلنت بشكل واضح عدم دعمها التصعيد والتلويح باقتحام المنطقة الخضراء الذي لوحت به الجماعات القريبة من «تحالف الفتح» القريب من إيران. وكان رئيس «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي الذي يشترك مع جماعات «الإطار» رغم حصول ائتلافه على عدد كبير من المقاعد (34 مقعداً)، من بين أقوى الرافضين مبدأ التصعيد، وكذلك فعل رئيسي «تيار الحكمة» عمار الحكيم، و«ائتلاف النصر» حيدر العبادي. من هنا؛ فإن كثيرين يرجحون عدم تصاعد «دخان التهديدات الأبيض» في المنطقة «الخضراء» الرئاسية. ويرى كثيرون أن نتائج الانتخابات المعلنة «باتت نهائية؛ خصوصاً مع الإشادة الدولية بعمل مفوضية الانتخابات، ولن تغير الاعتراضات والطعون المقدمة لمفوضية الانتخابات من واقع تعرض تحالفات وجماعات سياسية إلى خسارة كبيرة، وعليها تقبلها حفاظاً على النظام والسلم الأهلي».

من جانبه، هاجم القيادي في «التيار الصدري»، أمير الكناني، ، ما يسمى «الإطار التنسيقي»، عاداً أنه «وهمي»، وقال خلال أعمال الأول من ملتقى «ميري» في إقليم كردستان: «لا يوجد شيء اسمه (الإطار التنسيقي)... هذا اسم وهمي. كان هنالك (التحالف الوطني)، وفي السابق كان يسمى (الائتلاف الوطني العراقي)، وهو يجمع كل المكونات الشيعية التي اشتركت في العملية السياسية منذ 2005 وصولاً إلى 2010 عندما انقسم إلى (دولة القانون) (والائتلاف الوطني)». وشدد الكناني على رغبة تياره الفائز بأكبر عدد من المقاعد النيابية (72 مقعداً).

الجزائر تجرم الاستعمار الفرنسي بإيعاز من الرئاسة

تلقى البرلمان الجزائري إشارة قوية لإطلاق ترتيبات سن قانون يجرم الاستعمار الفرنسي (1830 – 1962)، ليكون أحد أقوى أشكال الرد على «إساءة» الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للجزائر، عندما أنكر في تصريحاته للإعلام الفرنسي «وجود أمة جزائرية» قبل الغزو. فيما غير سفير الجزائر لدى فرنسا، عنتر داود، مكان عمله وإقامته، حيث انتقل إلى إمارة موناكو، بعد التصريحات التي خلفت توتراً حاداً بين البلدين.

وعقد أعضاء بـ«المجلس الشعبي الوطني» (الغرفة البرلمانية الأولى)، ما يشبه جلسة لمحاكمة فرنسا، فهاجموا حكومتها وبرلمانها، وكل الطيف السياسي الفرنسي الذي اعتبروه «متواطئاً في حملة الإساءة للجزائر». وشارك في الاجتماع رؤساء الكتل البرلمانية لـ«جبهة التحرير الوطني»، و«التجمع الوطني الديمقراطي»، وكتلة النواب المستقلين (موالون للسلطة)، و«حركة مجتمع السلم» (معارضة)، وأكدوا جميعهم تمسكهم بـ«بعث» مبادرة قديمة، تتمثل في مقترح لسن قانون يعتبر احتلال الجزائر من طرف فرنسا جريمة ضد الإنسانية، ويترتب عنه إطلاق متابعات ضد الدولة الفرنسية في القضاء الجنائي الدولي.

إعلان تصفية

يعلن المصفي / عادل محمد الصانع

مكتب المحاسب الكويتي لتدقيق الحسابات

عن تصفية / شركة المؤشر للاستثمار للتجارة العامة والمقاولات وذلك بناءً على مذكرة وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 11/10/2021 بالتأشيرفي السجل التجاري بشأن تعييننا مصفيا للشركة المذكورة .

يرجى ممن له علاقة مع الشركة مراجعة مكتب المصفي على العنوان التالي منطقة الشرق شارع احمد الجابر – برج شرق - الدور الثاني-خلال 30 يوم من تاريخ نشرالاعلان مرفقا به سند المديونية والا فلن يؤخذ بعين الاعتبار .

تلفون : 22449452

نقال: 99716728

فاكس : 22403205

«حماس» أعلنت مقاطعتها

فتح باب الترشح لانتخابات المجالس المحلية الفلسطينية

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، فتح باب الترشح للمرحلة الأولى من انتخابات المجالس المحلية 2021، والتي من المفترض أن تجري في 376 قرية ومدينة في الضفة الغربية دون قطاع غزة، والتسجيل مفتوح لمدة 10 أيام.

وحسب مرسوم صدر عن السلطة الفلسطينية، يفترض أن تجرى الانتخابات في 11 ديسمبر المقبل. وكانت حركة حماس الإسلامية التي تسيطر على قطاع غزة، قد أعلنت مقاطعتها لها، مطالبة بإجراء الانتخابات كاملة دون تجزئة.

وأكدت اللجنة في بيان صحافي، بحسب وكالة الأنباء الرسمية، أن الترشح يتم من خلال قوائم انتخابية ولا تقبل طلبات الترشح الفردية، ويحق للأحزاب السياسية أو الائتلافات أو المجموعات تشكيل قوائم انتخابية بغرض الترشح لعضوية مجالس الهيئات المحلية، ومؤكدة على ضرورة التزام القوائم ومرشحيها بشروط الترشح التي حددها قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005 وتعديلاته.

ومن الشروط، تحقيق كوتة المرأة والتي تمثل الحد الأدنى من ترشح النساء ضمن القوائم المرشحة، كما يشترط في أي مرشح ضمن قائمة انتخابية أن يبلغ 25 عاماً يوم الاقتراع، وأن يكون اسمه مدرجاً في سجل الناخبين النهائي، وألا يكون محكوماً عليه بجنحة مخلة بالشرف أو بجناية، وأن يكون مقيماً ضمن الهيئة المحلية التي ينوي الترشح لعضوية مجلسها لمدة لا تقل عن سنة، وألا يترشح في أكثر من هيئة محلية أو قائمة انتخابية.

ومن المتوقع أن يشارك في هذه المرحلة من الانتخابات نحو 700 ألف ناخب وناخبة، يشكلون نحو 30 في المائة من مجموع عدد الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع في الأراضي الفلسطينية والبالغ عددهم نحو 2.6 مليون ناخب وناخبة. في حين ستجرى المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، في مارس من العام المقبل، في نحو 90 مدينة وقرية، من ضمنها المدن الكبرى مثل رام الله ونابلس، بحسب ما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية.

وتأتي هذه المرحلة من الانتخابات المحلية، وهي الرابعة التي ستجري في الأراضي الفلسطينية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في عام 1994، بعد عدة أشهر على تأجيل الرئاسة الفلسطينية للانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في 22 مايو الماضي، وتلك الرئاسية التي كانت مجدولة في يوليو.

انتخابات فلسطينية سابقة

26 نفقاً إسرائيلياً تحت الأقصى تترك مبانيه «معلّقة في الهواء»

في الوقت الذي تواصل فيه جرافات الاحتلال الإسرائيلي أعمال هدم المقبرة اليوسفية المحاذية لأسوار القدس، حذرت أوساط فلسطينية من شق نفق جديد في محيط المسجد الأقصى المبارك، وقالت إن عدد الأنفاق التي شقتها إسرائيل في منطقة الحرم القدسي تبلغ 26، مما يجعل مبانيه «معلقة في الهواء» مهددة بالانهيار.

وفي تصريحات صحافية، قال الباحث الفلسطيني في شؤون القدس فخري أبو دياب، وهو ابن المدينة الذي تمكن من دخول النفق الجديد، إنه «بطول 250 – 300 متر، وارتفاعه يتراوح من 180 إلى مترين، وعرضه من متر إلى متر ونصف المتر، وعمقه 15 متراً تحت الأرض، ويمتد من حي سلوان حتى محيط المسجد الأقصى».

وأضاف: «في أثناء تجولنا داخل هذا النفق الذي بدأ العمل بحفره منذ مطلع العام الحالي، اكتشفنا مقطعاً يضم غرفة ومحراباً يعودان ربما للفترة الكنعانية، لكن جرى ترميمهما وإحداث إضافات عليهما في الفترة الأموية، ويتوقع تحويله ليكون مزاراً لترويج روايات الاحتلال وخدمة مشروعه الصهيوني. وهو يندرج في عدد آخر من المشاريع التي تدل على أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأذرعها التنفيذية تدير هجمة شرسة تستهدف فوق الأرض وتحتها، لتنفيذ مخططها الرامي لمحو الهوية العربية الإسلامية لمدينة القدس، وتهيئتها لتصبح ذات طابع يهودي.

ووفق هذا المخطط، يتم بناء حي يهودي جديد يمتد من داخل البلدة القديمة ومحيط الأقصى، ويتركز في بلدة سلوان، لإقامة كنس يهودية ومتاحف توراتية ومسارات تلمودية، لاستغلالها في الترويج لرواياتها المزعومة حول الهيكل اليهودي، والادعاء بأن القدس يهودية».